العدد (4060) السنة الخامسة عشرة - الأحد (12) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الجمود يسود المباحثات الفنيّة لإكمال انتشار القوّات الاتحاديّة

4 دعاوى قضائيّة حول الاستفتاء تعرقل مفاوضات بغداد وأربيل

تنتظر الحكومة الاتحادية أن يبتّ القضاء بأربع دعاوى تتعلق بدستورية الاستفتاء، الذي أجراه إقليم كردستان في أيلول الماضي، اثنتان منها قدمهما مجلس الوزراء. ويبدو اللجوء الى القضاء مخرجاً مقبولاً لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم للخروج من العقدة التي تعرقل البدء بمفاوضات شاملة لمناقشة الملفات العالقة بين بغداد وأربيل.

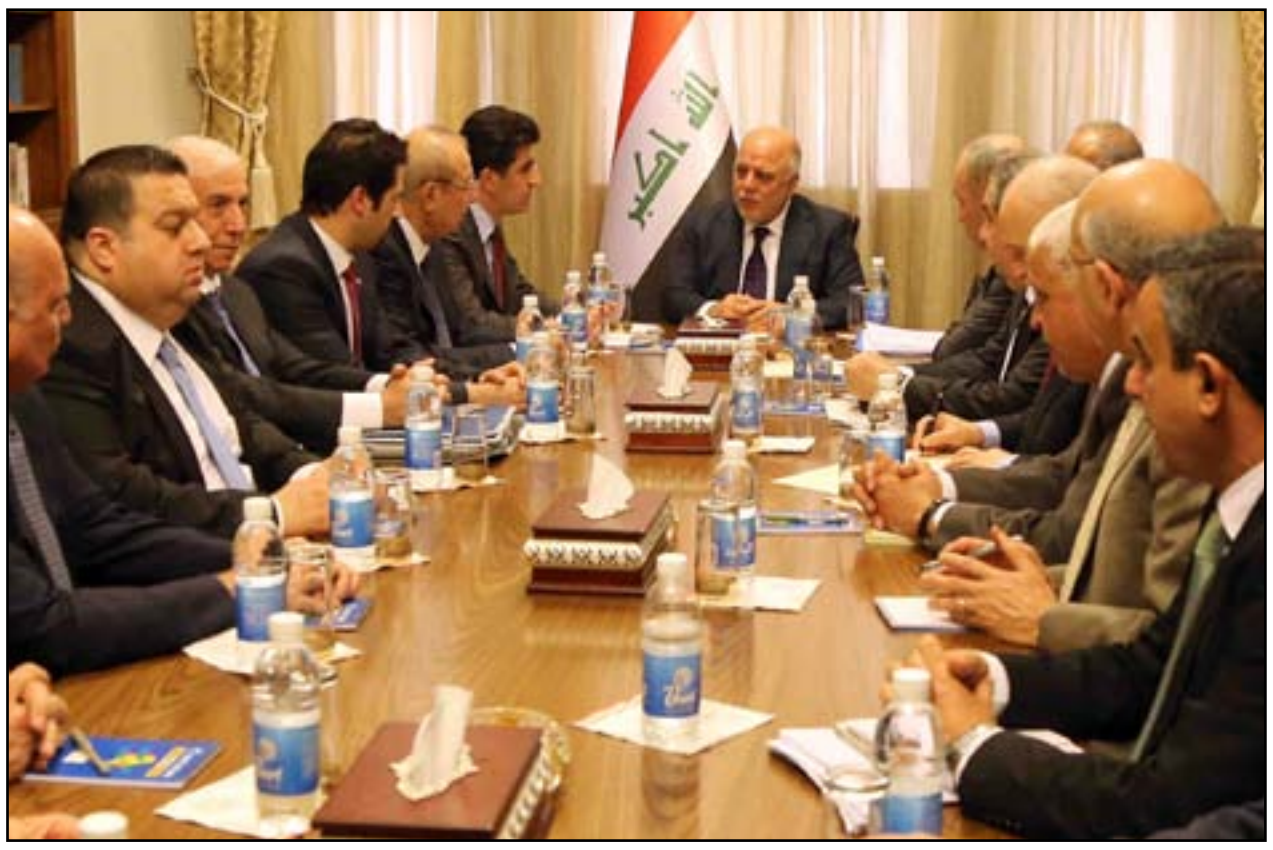

العبادي خلال لقائه وفداً كردستانياً برئاسة بارزاني... ارشيف

□ بغداد / محمد صباح

وتؤكد الأطراف الكردستانية أنّ قرار المحكمة الاتحادية سيكون ملزماً لجميع الأطراف.

ولحين البتّ بهذه الدعاوى أمام المحكمة الاتحادية، يتريث الإقليم بإرسال وفده المفاوض الى بغداد.

وبالإضافة الى مسألة الاستفتاء، فقد أضيفت الى سلة أزمات الجانبين جمود المفاوضات الفنية لإكمال انتشار القوات الاتحادية في شمال وشرق محافظة نينوى وصولاً الى معبر فيشخابور. ويضاف الى ذلك مسعى حكومي وبرلماني لخفض حصة الإقليم في موازنة العام المقبل، وهو ما يريد الجانب الكردستاني مناقشته خلال زيارة وفد الى العاصمة الاتحادية.

ويقول النائب زانا سعيد، عضو كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية، إن "حكومة إقليم كردستان أبدت استعدادها الكامل للتفاوض مع الحكومة الاتحادية من دون قيد أو شرط لحل كل النقاط الخلافية"، متهماً بغداد بمحاولة "الحصول على مزيد من التنازلات قبل البدء بالمفاوضات".

وكشف زانا سعيد، في تصريح لـ(المدى) أمس، ان "الحكومة المركزية تنتظر نتائج البت بأربع دعاوى مرفوعة أمام المحكمة الاتحادية تتعلق بدستورية الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان"، مبيناً أن "اثنتين من هذه الدعاوى مقدمة من قبل مجلس الوزراء، بالاضافة الى دعويين اثنتين أقامهما نائبان".

واضاف النائب الكردي بان "هذه الدعاوى قدمت عن طريق المدعي العام للمحكمة الاتحادية التي ستصدر قراراً يتعلق بدستورية الاستفتاء خلال الفترات المقبلة"، مؤكداً أن "قرارات المحكمة ملزمة وباتة لكل السلطات في العراق التي ستحل كل الإشكاليات والخلافات وستمهد للدخول في المفاوضات بين الطرفين".

وكان مجلس القضاء قد أصدر قراراً ولائياً يمنع إجراء الاستفتاء قبل إجرائه في ايلول الماضي.

وأصدرت المحكمة الاتحادية، مطلع الاسبوع الماضي، تفسيرا للمادة الاولى من الدستور، منعت بموجبه انفصال أي إقليم او محافظة عن البلاد.

وجاء ذلك رداً على طلب من مجلس الوزراء بتفسير المادة الأولى من الدستور. وتنص المادة الأولى على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام جمهوري نيابي برلماني ديموقراطي".

وقالت المحكمة ان "هذه المادة والمواد الدستورية الأخرى ذات العلاقة تؤكد وحدة العراق"، مشيرة الى أن "المادة ١٠٩ من الدستور تلزم السلطات الاتحادية أيضا بالمحافظة على هذه الوحدة".

وأصدرت المحكمة الاتحادية قرارها بأغلبية قضاتها، إذ أيده ستة وعارضه ثلاثة.

ويقول عضو كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية ان "حكومة إقليم كردستان لا تملك الصلاحيات لإلغاء استفتاء شعبي إلا عن طريق المحكمة الاتحادية التي لديها الحق بالبت في مثل هكذا قرارات التي ستكون ملزمة لكل السلطات الاتحادية"، متوقعاً أن "عدم حضور ممثل إقليم الكردستان إلى المحكمة سيدفعها إلى إصدار قرار غيابي بهذه الدعاوى".

وامتنعت المحكمة الاتحادية، في ٤ من تشرين الاول، عن إبداء رأيها بشأن دستورية الاستفتاء من دون الاستماع الى الجانب الكردي.

وتوقفت كل اللجان الفنية التي تشكلت من قبل الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لبحث عملية انتشار القوات المسلحة الاتحادية في المناطق المتنازع عليها وإدارة ملف الحدود بعد تراجع الجانب الكردي عن اتفاق إعادة الانتشار.

وأوقفت القوات الاتحادية تقدمها نحو معبر فيشخابور بعد اشتباكات عنيفة مع قوات البيشمركة مطلع الشهر الجاري. وأعلن رئيس الوزراء إيقاف التقدم وإعطاء مهلة ٢٤ ساعة أمام الفرق الفنية لتسهيل انتشار القوات الاتحادية وتم تمديد المهلة لأكثر من مرة.

ومنذ اكثر من أسبوعين، أجرى الوفد الاتحادي مع نظيره الكردي عدة جولات للتوصل الى صيغة متفق عليها لانتشار القوات الاتحادية في مناطق شرق نينوى وشمالها.

وفي هذا السياق، يقول سعد الحديثي، المتحدث باسم الحكومة، ان "الحكومة لديها جملة من الإجراءات قبل الدخول بأية مفاوضات مع أربيل تخص إعادة الانتشار في كل المناطق المتنازع عليها ومسك الحدود وإخضاع التجارة الخارجية ومنها النفط إلى سلطة وإشراف الحكومة الاتحادية"، مشددا على ضرورة "تفعيل هذه الإجراءات على الأرض كأساس للبدء بحوار لما تبقى من مشاكل عالقة".

واضاف الحديثي في تصريح لـ(المدى) امس، "هناك تلكؤ حصل في عمل الفريق الفني المشترك، الذي كانت مهمته حل مشكلة انتشار القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها وتسليم المنافذ الحدودية"، مبيناً ان "الفريق قطع شوطا كبيرا من المفاوضات خلال الفترة الماضية لكن من دون حسم لهذه القضايا والملفات".

ونفى المتحدث الحكومي امتلاكه أي معلومة عن استئناف المفاوضات بين الفريقين بعدما توقفت مؤخرا، كما نفى علمه حول الانباء التي تحدثت عن زيارة مرتقبة لوفد كردستاني إلى بغداد.

لكنّ النائب محمد عثمان، عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، يؤكد وجود ترتيبات لزيارة وفد كردستاني رفيع الى بغداد خلال الأيام المقبلة، متوقعاً إجراء الزيارة في غضون أكثر من أسبوع.

وكانت أوساط مقربة من رئيس مجلس الوزراء قد كشفت لـ(المدى)، الأسبوع الماضي، عن وجود تقارب بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من إعلان اتفاق جرى العمل عليه خلال الأيام الماضية لإدارة المعابر والمناطق الحدودية بطريقة مشتركة، لكن الخلاف يدور حول إشراف بغداد على الادارة المالية للإقليم، وإدارة المطارات وجباية الكمارك.

وأوضح النائب محمد عثمان لـ(المدى) امس، "هناك وساطات أمريكية ومن الامم المتحدة لتقريب وجهات النظر بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بما يخص إلغاء الاستفتاء وانتشار القوات الاتحادية وملف الحدود".

وفي ما يخص خفض حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية، قال النائب عن كركوك ان "القوى الكردستانية متحفظة على مشروع الموازنة العامة بما يتعلق بتقليل حصة الإقليم إلى ١٢٪". وأشار الى وجود مشاكل كبيرة تتعلق برواتب موظفي الإقليم التي تتطلب حل هذه المشكلة في الموازنة العامة.

وعدَ الإقليم بـ"مخصّصات" ونفى الحاجة لوجود وساطة

العبادي التقى الصدر في كربلاء وحذّر من عسكرة الانتخابات

□ بغداد / المدى

حذّر رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس السبت، من محاولات تستهدف التأثير على الامن وإشاعة الفوضى عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما حذر من استخدام القوات الامنية والحشد الشعبي في الانتخابات المقبلة، معرباً عن استعداد العراق للعب دور إقليمي لحلحلة ازمات المنطقة. ووصل العبادي صباح أمس الى محافظة كربلاء بعد يوم واحد من انتهاء مراسيم الزيارة الأربعينية التي شارك فيها اكثر من ١٥ مليون زائر عراقي وأجنبي، وخصصت لحمايتها الآلاف من عناصر الامن. وقال رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع قيادات أمنية ومحلية في كربلاء، إن "قواتنا البطلة مع تأمينها الزيارة والزائرين تقوم بمحاربة الإرهاب وقد بدأت اليوم بعمليات تطهير الجزيرة وأعالي الفرات الى الحدود السورية وهي مناطق صحراوية شاسعة تحتاج الى تطهير". وأكد ان "كل التهديدات الارهابية التي حاولت استهداف الزيارة الاربعينية باءت بالفشل".

وكانت عمليات الفرات الاوسط قد أعلنت امس، نجاح الخطة الامنية الخاصة بتأمين الزيارة الأربعينية، من دون تسجيل أية خروق أمنية تذكر.

واضاف العبادي "هناك من يساعد الارهابيين من خلال حملات تهويل وتخويف للمواطنين في التواصل الاجتماعي عن حدوث تفجيرات وهمية. وعلى وسائل الاعلام والمثقفين وجميع المواطنين الحذر من هؤلاء".

وتابع رئيس الوزراء "نحن نقضي على داعش عسكرياً ولكن هناك فكر منحرف يحاول ان يثبت وجوده. وهناك من يحاول إضعاف أجهزتنا الامنية بسبب قصر نظر ولتحقيق مكسب سياسي".

وقال العبادي "نجحنا في ثلاثة، تحرير الارض، وتوحيد الوطن، وإجهاض محاولة تعريض أمن البلد الداخلي للخطر، ولكن هذا الخطر مازال قائما"، داعياً الإعلام والمؤسسات الدينية والنخب المثقفة "للتصدي الى الخطر الفكري للإرهاب".

وفي جانب آخر، اعتبر رئيس الوزراء أن "رجال الحشد الأبطال والاجهزة الامنية والعسكرية قاتلوا ليس من اجل سياسي او حزب ليفوز بالانتخابات، إنما من اجل وطنهم"، محذراً من "استخدام الحشد والاجهزة الامنية والعسكرية في الانتخابات".

وحول موعد إجراء الانتخابات المقبلة، أكد العبادي أنها "ستجرى في وقتها المحدد". واضاف "هناك عدم رضا عن العملية السياسية وعلينا التصليح". وأشار الى أن "المفوضية تعمل وفق القانون ووفق النظام ولا نسمح لأي فصيل مسلح بالمشاركة في الانتخابات".

وبشأن تطورات الازمة مع إقليم كردستان، اعتبر رئيس الوزراء أن "البيشمركة عناصر أبطال وقاتلوا الإرهاب واتّهموا بالإساءة لأنهم لم يحملوا السلاح ضد الجيش". وأردف "على الإقليم الصبر قليلا وسوف نتعهد بإطلاق مخصصات لهم، ولا نحتاج إلى وساطة مع شعبنا الكردي". وحول التطورات الإقليمية، أكد العبادي ان "المنطقة تشهد تصعيداً خطيراً سيؤدي الى نشوء جماعات ارهابية تكفيرية وعمليات قتل وتهجير.. ونحذر من هذا التصعيد". وتابع "من يعتقد من دول المنطقة بانه سيكون في مأمن من خطر الارهاب عندما يُستهدف بلد آخر، فهو واهم". ودعا رئيس الوزراء الى "لقاء سريع للقادة في المنطقة حرصاً على عدم تكرار الازمات و نشوء جيل جديد من الفكر الارهابي"، مؤكداً ان "العراق مستعد للعب دور في حل المشاكل بالمنطقة وهو يمتلك من الخبرة ما يجعله قادراعلى هذا الامر لإبعاد المنطقة عن هذا الخطر". وفي وقت لاحق التقى العبادي بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في دار الضيافة بمحافظة كربلاء. وكان الاخير قد وصل الى المحافظة أمس السبت قادماً من النجف.

وقبل ذلك التقى رئيس الوزراء معتمدي المرجعية الدينية في كربلاء، أحمد الصافي وعبدالمهدي الكربلائي.

الجعفري من الدوحة: نرفض حصار الدول وسياسة المحاور

□ بغداد / المدى

الجعفري مع أمير قطر

أكد وزير الخارجية إبراهيم الجعفري أن العراق يحاول توظيف علاقاته الاقليمية والدولية لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، مشددا على ان بغداد تتبنى سياسية تفعيل المصالح وترفض حصار الدول والدخول في "حلف المحاور".

ووصل وزير الخارجية ابراهيم الجعفري الى العاصمة القطرية الدوحة، يوم الثلاثاء الماضي، خلال زيارة رسمية تندرج ضمن إطار مساعي العراق لتوسيع علاقاته الخارجية.

والتقى الجعفري، خلال زيارته الدوحة، أمير قطر وعددا من المسؤولين الآخرين. وناقش خلال اللقاءات آخر التطورات السياسية على المستوين الاقليمي والدولي، وفرص تعزيز التعاون المشترك في عدد من المجالات.

وذكر بيان لمكتب وزير الخارجية أنه شدد، خلال لقائه أمير قطر الشيخ تميم آل ثاني، على أن "العراق تجاوز مرحلة الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وسيبدأ بمرحلة الحرب ضد الدمار الذي خلفه الإرهاب وسيعيد بناء المدن العراقية".

واضاف وزير الخارجية أن "العراق يتمتع اليوم بعلاقات متميزة مع محيطه العربي والإقليمي والدولي ويسعى لتوظيف علاقاته لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة"، مؤكدا أن "العراق لا يدخل في سياسة المحاور ويتبنى سياسة تفعيل المصالح المشتركة ومواجهة المخاطر المشتركة وتعزيز التعاون مع بلدان العالم كافة".

وبارك أمير قطر، بحسب بيان الخارجية، "الانتصارات التي حققها العراقيون في حربهم ضد عصابات داعش الإرهابية"، مشيدا "بدور العراق الدبلوماسي الهادف لتبني الحوار وتجاوز التحديات التي تواجهه المنطقة العربية".

وأكد الشيخ تميم آل ثاني ان "الدوحة تؤمن بأهمية العلاقات الثنائية مع العراق والمساهمة في إعادة إعمار البنى التحتية للمدن العراقية خلال الفترة المقبلة"، كاشفاً عن "سعي بلاده لتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري".

كما التقى الجعفري رئيس الوزراء القطري عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني.

وأكد الجعفري ان "العراق يتطلع لإقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية ودول الجوار، واستمرار دعم الدول الشقيقة والصديقة له في مجال إعادة بناء المدن العراقية"، موجهاً الدعوة لـ"رئيس وزراء قطر عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني لزيارة بغداد في إطار فتح المزيد من آفاق التعاون المشترك". من جانبه، أشار آل ثاني الى ان "استقرار العراق هو استقرار المنطقة كلها، وعلينا التعاون، والتنسيق في المجالات كافة خصوصاً المجال الأمني، والاستخباري للقضاء على الإرهاب، ومنع انتشاره"، داعيا لـ"تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الدوحة وبغداد خصوصاً مع توافر الكثير من الفرص للدفع بالعلاقات الثنائية إلى الأمام، اضافة الى أهمية الإسراع بعقد اجتماع اللجنة المشتركة القطرية-العراقية، وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات".

وكان الجعفريَ قد التقى، يوم الاربعاء الماضي، بعد يوم من وصوله الدوحة، بنظيره القطري محمد عبد الرحمن، وعقد الجانبان مؤتمراً صحفياً مشتركا.

ونوه وزير الخارجية القطري، خلال المؤتمر المشترك، الى ان الدوحة اتخذت في وقت سابق قرارا بافتتاح سفارة لها في العراق وتعيين سفير، إلا ان القرار تأخر تنفيذه بسبب بعض الظروف التي ترافقت مع ذلك القرار. مؤكداً سيتم في القريب العاجل تنفيذ ذلك القرار.

حلاًّ لتمسّك الكرد والتركمان بالمنصب التنفيذي الأول

عرب كركوك يطلبون تدخّل بغداد لحسم توزيع المناصب

طالب عرب كركوك الحكومة الاتحادية بالتدخل لحلّ أزمة الحكومة المحلية التي دخلت في دائرة التنافس بين المكونين الكردي والتركماني. وتعرقل الخلافات بين مكونات محافظة كركوك تسمية محافظ ورئيس لمجلس المحافظة بعد 3 أسابيع على دخول القوات الاتحادية الى المدينة وهروب محافظها السابق.

كركوك / مروان العاني

وعينت الحكومة الاتحادية، في الـ١٦ من تشرين الاول الماضي، راكان سعيد محافظاً لكركوك بالوكالة خلفاً للمحافظ المقال.

وصوّت مجلس النواب، في أيلول الماضي، على إقالة محافظ كركوك على خلفية مواقفه المؤيدة لضم المحافظة لاستفتاء الإقليم، وقبل ذلك إصراره على رفع علم الإقليم فوق الابنية الحكومية.

ويشترط ممثلوَ الحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس كركوك اختيار مرشح يحظى بالمقبولية، وكذلك أن تكون جلسة اختياره خارج المحافظة لتخوفهم من المساءلة القضائية بعد مشاركتهم في الاستفتاء.

وقال رعد رشدي، عضو مجلس محافظة كركوك عن الكتلة التركمانية، "لايمكن عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل فرض القانون في كركوك، حيث يجب ان يكون هناك وضع جديد، ولكن يجب ان يكون بالتوافق ويرضي جميع مكونات كركوك الاربعة".

واضاف رشدي، في تصريح لـ(المدى)، "يجب ان يكون منصب المحافظ للمكون التركماني ورئيس مجلس المحافظة للمكون الكردي في المحافظة، على ان يسند منصب نائب المحافظ الى المكون العربي".

بدوره، كشف رفعت عبدالله، مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني، عن "اتفاق مع الحشد الشعبي والقوات العراقية بالانسحاب الى خارج مدينة".

وشدد عبدالله، في حديث لـ(المدى)، على "ضرورة ان يكون منصب محافظ كركوك من نصيب الاتحاد الوطني الكردستاني".

من جهته، قال محمد الجبوري، عضو مجلس محافظة كركوك عن الكتلة العربية، إن "المجتمع العربي يضغط بقوة على أن يكون أحد المناصب للمكون العربي".

واضاف الجبوري لـ(المدى)، "يجب ان يكون هناك دور لبغداد والحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي يتضمن قراراً نهائياً لحسم المناصب الرئيسية والسيادية في محافظة كركوك"، مؤكداً بالقول "نحن لدينا رأي لكن لانستطيع ان نخرج عن رأي بغداد ورأي مجلس النواب العراقي".

وعلى الصعيد الامني، أكد رئيس تجمع عرب كركوك إسماعيل الحديدي ان "الوضع الأمني في المدينة آمن ومستقر لكن الحكومة الاتحادية لم تخصص اي مبلغ للطوارئ او إغاثة النازحين او إعمار البلدات المحررة".

ودعا الحديدي رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي الى "العمل على وضع خارطة حل لمشكلة كركوك السياسية بشأن مجلس المحافظة والإتيان بهيئة لإدارة الامور والتحضير للانتخابات المحلية أو رسم حلول لها".